

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE
LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT
CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE
COMMUNICATION



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
رئاسة الجامعة
الديوان
خلية الإعلام والاتصال

**أخبار التعليم العالي وولاية قالمة
عبر الصحافة الوطنية**

شدد على تطبيق البروتوكول الصحي بن زيان يدعو لإبعاد الجامعة عن الصراعات الأيديولوجية



الاقتصادي والاجتماعي. وشدد وزير التعليم العالي على تنفيذ مخرجات الندوة الوطنية للجامعات الداعية إلى الاحترام الصارم للبروتوكول الصحي من أجل سلامة وصحة الجميع، مشيراً إلى ما تمر به البلاد من عودة لارتفاع حالات الإصابة بكورونا على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تكثيف حملات التحسيس والتلقيح داخل الجامعة، داعياً كل الشركاء الاجتماعيين للمساهمة فيها. كما كانت الفرصة سانحة لوزير التعليم العالي خلال زيارته لولاية الوادي إلى وضع حيز الخدمة إقامة جامعية بسعة 2000 سرير ومطعم مركزي يتسع إلى 800 طالب، بالإضافة إلى وضع حيز الخدمة حاضنة للمؤسسات الناشئة التابعة للجامعة، منوها بأهمية هذه الأخيرة في تصدر جامعة الوادي من حيث عدد براءات الاختراع بنحو 25 براءة اختراع هذه السنة. واختتم وزير القطاع يومه الأول من زيارة الوادي بالاستماع إلى كل انشغالات الأسرة الجامعية بكل أطرافها من نقابات عمالية خاصة بالأساتذة، الإداريين والعمال المهنيين، وكذا التنظيمات الطلابية، حيث وعد بحل كل الانشغالات المطروحة على مستوى مصالحه ورفع أخرى للسلطات العليا للبلاد.

منصر البشير

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان، أمس الاثنين من الوادي، على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الرامي إلى إبعاد الجامعة عن كل الصراعات الأيديولوجية لتكون فضاء للعلم والابتكار، مشدداً على كل مؤسسات التعليم العالي للتقيد الصارم بالبروتوكول الصحي الذي فرضته جائحة «كورونا».

وقال وزير التعليم العالي خلال كلمة ألقاها أمام الأسرة الجامعة بالوادي بقاعة المحاضرات الكبرى بالجامعة إن مصالحه على مستوى جامعات الوطن مطالبة بتنفيذ ما جاء من قرارات مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون شهر ديسمبر الماضي وعلى رأسها إبعاد الجامعة عن كل الصراعات الأيديولوجية حتى تكون فضاء للعلم والابتكار والتطور والمحافظة على السير الحسن والاستقرار.

و دعا بن زيان الجامعات إلى مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وإعادة النظر في عروض التكوين وتحسينها بما يستجيب لاحتياجات التنمية المحلية لكل جهة تنتمي إليها على غرار ولاية الوادي وما تتميز به في الميدان الفلاحي، الصناعي والسياحي، ناهيك عن تبني الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى الانفتاح على المحيط

وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد القادر بن زيان: «وضع خارطة طريق لرصد التحديات في مجال الأمن التكنولوجي»

■ ق. و

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أن إنشاء خلية متعددة القطاعات خاصة باليقظة التكنولوجية ستسمح «بوضع خارطة طريق حكومية منسقة» لرصد التحديات ذات الأولوية في مجال الأمن التكنولوجي الوطني.

وقال الوزير، في كلمة ألقاها أول أمس، بمناسبة إشرافه على التنصيب الرسمي لفوج العمل للجنة الوطنية لليقظة التكنولوجية، أن هذه التشكيلة المتنوعة والمشاركة بين عديد القطاعات ستسمح ب«وضع خارطة طريق حكومية منسقة من شأنها المساهمة في رصد التحديات ذات الأولوية في مجال الأمن التكنولوجي الوطني وكذا

تقييم القدرات التي تتوفر عليها مختلف القطاعات سواء البشرية منها أو المادية». وأضاف بن زيان بأن هذه الخارطة ستتمكن أيضا «الاستغلال المشترك و الأنجع» للتجهيزات والهيكل القاعدية، إلى جانب تبني تصور موحد للآليات التي سيتم -حسبه- اقتراح وضعها من قبل هذه الخلية وذلك من أجل ضمان أمن تكنولوجي وطني و قومي للبلاد. وأبرز الوزير، في هذا الشأن، أن هذا الفوج الذي كلف بالإشراف عليه من قبل الوزير الأول، يأتي تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بتشكيل خلية يقظة تكنولوجية والتي تندرج ضمن جملة من التدابير التي أمر باتخاذها بهدف الحفاظ على «السيادة الرقمية» للبلاد.

كما التزم بن زيان، بالمناسبة، بالعمل على «تكثيف الجهود للتصدي للتحديات والمخاطر التي أضحت تسببها التكنولوجيا على المستويين الإقليمي والدولي». ونظرا لتصاعد مخاطر العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا في المشهد الدولي، أكد الوزير بأن الأمر أصبح يتعلق «بتغيير موازين القوى في العالم» التي لم تعد «خاضعة لعناصر القوى التقليدية بقدر ما أصبحت تتأثر لدرجة أكبر بقدرات وإمكانات كل دولة في مجال التكنولوجيا الرقمية والتي تغير معها مفهوم السيادة الذي أصبح تحت طائلة مخاطر الصناعات الرقمية وشركات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبرمجيات الذكاء الاصطناعي المتزايدة». وأشار إلى أن إسناد رئاسة

وإشراف عمل خلية اليقظة التكنولوجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو «تأكيد على إيمان الدولة و يقينها بالدور الجديد والنوعي الذي أصبحت تنتظره من الجامعة الجزائرية ومن مختلف المؤسسات البحثية الوطنية» وذلك من أجل «مرافقة السياسات العمومية ومكافحة مختلف الاختراقات الثقافية ومحاولات المساس بالهوية الوطنية». ودعا، في الختام، الجامعة الجزائرية إلى تسخير الباحثين والمختصين بغية التحري حول الإشكالات المطروحة ورصد المخاطر المحتملة وكذا صياغة الحلول وتقديم اقتراحات لفائدة المحيط الاقتصادي والاجتماعي وللسلطات العمومية والأمنية.

حاملو الماجستير مدعوون للتسجيل في دكتوراه العلوم

أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أنه يمكن لحاملي شهادة ماجستير التسجيل في الدكتوراه علوم - نظام كلاسيكي، وهذا من خلال إيداع الملفات على مستوى المؤسسات الجامعية المنتمين لها. وفي بيان نشرته الوزارة عبر صفحتها الرسمية، أبلغت مديريةية التكوين في الدكتوراه بالوزارة الطلبة حاملي شهادة الماجستير الراغبين في الالتحاق بالتكوين في الدكتوراه علوم-نظام كلاسيكي، بأنه يمكنهم التسجيل في الدكتوراه علوم، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98/254 المؤرخ في 17 أوت 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، لاسيما المادة 51 منه، والتي تنص على أنه يسمح للراغبين إتمام تكوينهم في الدكتوراه علوم، ولذا يتوجب عليهم إيداع ملفاتهم على مستوى المؤسسات الجامعية المنتمين لها، وذلك من أجل الدراسة والتقييم من طرف الهيئات العلمية. وأضاف البيان "نلفت عناية جميع المعنيين بهذه العملية، بأنه في حالة مصادفتهم لمشاكل في هذا الشأن، يرجى منهم التواصل معنا لتوجيههم للمصالح المعنية لتسوية وضعياتهم". ■ **إلهام.ب**

أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أنه يمكن لحاملي شهادة ماجستير التسجيل في الدكتوراه علوم - نظام كلاسيكي، وهذا من خلال إيداع الملفات على مستوى المؤسسات الجامعية المنتمين لها. وفي بيان نشرته الوزارة عبر صفحتها الرسمية، أبلغت مديريةية التكوين في الدكتوراه بالوزارة الطلبة حاملي شهادة الماجستير الراغبين في الالتحاق بالتكوين في الدكتوراه علوم-نظام كلاسيكي، بأنه يمكنهم التسجيل في الدكتوراه علوم، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم

الوزارة تفرج عن القرار المنظم للتكوين في الطور الثالث هذه هي شروط الالتحاق بمسابقة الدكتوراه

■ تعديل على طريقة الانتقاء في حال تساوي نتائج الامتحان الكتابي
■ إعفاء الطلبة الأجانب في إطار التبادل والتعاون الدولي من المسابقة

إلهام بوثلجي

التكوينات المؤهلة وعدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة للانشغالات البيداغوجية والعلمية والاقتصادية للبلد والتعاون الوطني، ويحدد عدد المقاعد البيداغوجية سنويا حسب أهداف التكوين، كما يجب أن يراعى في تأهيل مؤسسات التكوين قدرتها على التأطير والتوفر على مراكز البحث.

الإعفاء في حال لم يتجاوز المترشحون خمسة أضعاف المناصب

ومتشغلت الوزارة الطابع الوطني لمسابقة الدكتوراه والتي ستظم من قبل المؤسسة المؤهلة على مرحلتين، إذ تتعلق الأولى بالتحقق من مطابقة ملفات الترشيح، والثانية بتنظيم اختبارات كتابية والإعلان عن النتائج، ويحدد عدد المترشحين المقبولين المعنيين باجتياز الاختبارات الكتابية للمسابقة بخمسة أضعاف عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة على الأقل لكل تخصص، وفي حالة عدم بلوغ العدد المطلوب للمترشحين في أحد أو عدة تخصصات لا تنظم المسابقة في التخصص المعني، وفي حال كان عدد المترشحين الذين تقدموا للمسابقة يقل عن ضعف عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة في أحد التخصصات لا يمكن تنظيم المسابقة.

المواضيع تخص البرامج المقدمة في الليسانس والماستر

وتابع القرار بأن الاختبارات الكتابية تتمحور حول مضمون برامج التعليم المعتمدة في الطور الأول أو الطور الثاني بالنسبة للمادة المشتركة وفي مضمون برامج التعليم المعتمدة في الطور الثاني بالنسبة لمادة التخصص.

ووفقا للمادة 15 فسيتم ترتيب المترشحين نهائيا بعد المسابقة على أساس الاستحقاق بناء على المعدل العام المحصل عليه في اختبارات المسابقة الكتابية، فيما يرتب المترشحون في حالة التساوي تباعا على أساس نقطة الامتحان في التخصص أو المعدل العام لمسار التكوين في الطور الثاني أو المعدل العام لمسار التكوين في الطور الأول، ويجب على المترشحين الناجحين القيام بالتسجيل في أجل لا يتعدى 15 يوما.

أفرجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن القرار الذي يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث للسنة الجامعية 2021-2022 والذي تضمن نفس شروط السنة الماضية، مع إحداث تعديل على طريقة الانتقاء في حال تساوي المترشحين في الامتحان الكتابي، وهذا من خلال احتساب المعدل العام السنوي في الطور الثاني أو علامة امتحان التخصص.

وحاء في القرار الحامل لرقم "028" الذي يحوز "الشروق" نسخة منه بأنه يتم الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث "الدكتوراه" عن طريق المسابقة بالنسبة للمترشحين الحائزين شهادة الماستر 2 أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، ويخضع هؤلاء لنفس الشروط المقررة للطلبة الحائزين ماستر في الجزائر، كما يخضع الطلبة الأجانب الحاصلون على شهادة ماستر جزائرية لنفس الشروط المحددة في القرار في المادة 8 منه، ويتعين عليهم مسبقا تقديم رخصة للتسجيل في المسابقة صادرة عن مديرية التعاون والتبادل الجامعي بوزارة التعليم العالي بطلب من سلطاتهم الحكومية. ويعفى الطلبة الأجانب في إطار التبادل والتعاون الدولي من المسابقة، ويتم تخصيص مقاعد بيداغوجية لهم خارج المفتوحة في المسابقة ويتم إرسال ملفاتهم من الوزارة إلى المؤسسات المعنية.

ومثلما سبق أن أكدته "الشروق" لا وجود لتصنيف للمرة الثانية على التوالي، فيما ذكرت الوزارة في ديباجة القرار بأن التكوين في الطور الثالث ينظم على مستوى مؤسسات التعليم العالي المؤهلة ويتوج بشهادة الدكتوراه، ويمكن أن تنظم المسابقة في إطار مدرسة الدكتوراه كما يمكن تنظيمها في الوسط المهني.

وحسب ذات القرار فالتكوين في الدكتوراه ينظم حسب الشعبة من أجل بلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، العلمية والتكنولوجية للبلد بالانسجام مع القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والمرجع الوطني لمحاو البحث ذات الأولوية، ومشاريع البحث المستوفاة للشروط والمعتمدة، كما يجب أن تستجيب

مديرة مخبر اللغة والمعرفة نادية صام ل"المساء":

نحو جعل احتفالية يناير ذات بعد اقتصادي وبحثي علمي

تري نادية صام، مديرة مخبر اللغة والمعرفة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة البليدة 2، مهتمة باللغات والثقافات في الجزائر وبالتراث الأمازيغي "بأن الطريقة التي يجري بها الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة، حادت في السنوات الأخيرة عن طريقها الصحيحة، باستثناء المعارض التي تبرز التراث، وأنها بحاجة لأن تأخذ شكلا جديدا يغلب عليه الطابع الاقتصادي، من خلال جعلها تظاهرة تجارية، وكذا علمية وفكرية، بالبحث في التاريخ حول كل ما يتعلق باحتفالية يناير، التي تعد من أقدم الاحتفاليات، حسب ما تشير إليه الحقائق التاريخية التي تؤكد وجوده قبل 300 سنة، مما يستلزم حتمية البحث عن الأسباب التي جعلته يقاوم، رغم كل التطورات التي عرفها المجتمع.

رشيدة بلال

بإستقبال السنة الجديدة، ومحاوله إظهار التراث الذي تتميز به المنطقة، من خلال اللباس والأواني. تشير المهتمة بالتراث الأمازيغي، إلى أن الأهم من كل هذا، في اعتقادها، "أن الاحتفالية لا بد أن تأخذ طابعا آخر، يجعل التظاهرة السنوية اقتصادية ومحطة لمقاسمة هذا التراث والترويج له، من خلال جعل يناير سوقا يتم فيه الترويج للتراث والاستثمار فيه، حيث تجري فيه مبادلات تجارية حتى مع الأجانب، من خلال المعارض التي يتم تنظيمها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا بد أيضا من التركيز على طابع البحث العلمي في هذا الحدث التاريخي الهام، لأن المعلومة المتوفرة تظل قليلة، والسؤال فقط حول السبب الحقيقي للاحتفال لا يزال غير متفق عليه، وبحاجة لأن يبحث فيه، لأن الأمر مرتبط بتاريخ شعب وهوية، ومنه الإجابة على عدد من التساؤلات حول كيفية تطورت الاحتفالية عبر 300 سنة، خاصة أن القراءات المتوفرة تشير إلى أن يناير من أقدم الاحتفالات التي عرفتها البشرية، ومن المهم أيضا معرفة كيف حتى بدأت هذه الاحتفالية عند الأمازيغ قديما، وكيف قاوم هذا الاحتفال وظل متوارثا خلال كل هذه السنوات وكيف تطور، لأن الأکید أن طريقة الاحتفال عرفت تغيرات، بحكم الاحتكاك والتبادل الثقافي بين مختلف الشعوب.

القبائل، من أجل الاحتفاظ عن طريق الاحتفالية بالذاكرة الجماعية وترسيخها لدى الأجيال"، وتوضيح: "ويعد ترسيمه، أصبحت الطريقة الاحتفالية تأخذ طابعا أكثر رسمية، حيث أصبحت حتى المدارس توليه أهمية كبيرة، من خلال البحث في هذه الاحتفالية وتنظيم أيام لترسيخها في الأذهان، لاسيما أنه تراث شعبي ويمثل ذاكرة شعب"، تقول: "في اعتقادي الشخصي، بدأت الاحتفالية تحيد نوعا ما على الطريقة الصحيحة للاحتفال، من خلال تحويله إلى مناسبة للرقص والغناء، في الوقت الذي يفترض أنه ذاكرة وتراث وثقافة شعب بحاجة إلى أن يفهم بطريقة صحيحة". على صعيد آخر، أكدت المهتمة بالتاريخ الأمازيغي "بأن ترسيم ال12 من شهر جانفي يوما لبداية السنة الأمازيغية، كان له فضل كبير في إعطاء روح جديدة للتاريخ الأمازيغي، وسمح بالتعرف أكثر فأكثر على طريقة الاحتفال به في كل منطقة من ربوع الوطن، هذا الاختلاف في الطريقة الاحتفالية في حد ذاته، بحاجة إلى البحث فيه، لإثراء الذاكرة التاريخية. وحول الطريقة الصحيحة التي يفترض أن يتم الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة، أكدت المتحدثة "أنه لا وجود لطريقة معينة، لأن تاريخ الاحتفال منذ القدم، كان يتم بتحضير وجبات تقليدية، تعبيرا عن الفرح

والإطلاق الموسم الفلاحي، واعتباره بوابة لدخول فصل الشتاء والشروع في خدمة الأرض، التي كان لها أهمية كبيرة للفرد الأمازيغي قديما، سواء كملكية أو مصدر رزق، وبين تاريخ انتصار شيشناق بالأراضي المصرية، هذه المحطة في حد ذاتها لا تزال، حسبها، بحاجة إلى البحث فيها والوصول إلى معرفة حقيقة الاحتفالية، وكيف انطلقت وما هي العوامل المصاحبة لها، خاصة أن لها بعد مرتبط بثقافة الشعوب ودياناتهم وطريقة عيشهم، وأهم التحديات التي واجهتهم. ما يدعو إلى إعطاء هذه التظاهرة التاريخية الأهمية العلمية والبحثية التي تستحقها، حسب المتحدثة، "هو الوقوف فقط على طريقة مقاومة هذه الاحتفالية، التي ظهرت منذ أكثر من 300 سنة لدى الأمازيغ، ومع هذا لم تندثر وظلت متوارثة جيلا بعد جيل، ولم تتمكن الحروب والتطورات الحاصرة عبر الأزمنة، وكذا تأثير الاستعمار في محاولة طمس التراث والهوية، من تغيرها، باستثناء بعض التغيرات في الطريقة الاحتفالية التي لم تمس بخصوصيتها، مشيرة إلى أنه في الجزائر، وبعد صدور المرسوم وترسيمه يوما وطنيا مدفوع الأجر، زاد من أهميته وأعطاه بعدا وطنيا ورسميا. وبالعودة إلى ما قبل الترسيم، تشير المتحدثة "كان يجري الاحتفال به بطريقة تقليدية، من خلال تنظيم المهرجانات وتحضير وليمة العشاء بالسعة حيوب الجافة، خاصة بمنطقة

أكدت المهتمة باللغات والثقافات في معرض حديثها مع "المساء"، أنه على الرغم من الاختلاف في تاريخ الاحتفالية بالسنة الأمازيغية الجديدة، يدل شمال إفريقيا من 12 إلى 15 جانفي، واختلاف ارتباطها تاريخيا بين الأرض



الوزارة ضبطت القرار المنظم للتكوين في الطور

الإفراج عن شروط الالتحاق بأقسام الدکتورا

ق.و

فرجت وزارة التعليم العالي، عن القرار الذي يحدد كليات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث للسنة الجامعية 2021-2022 والذي تضمن نفس شروط السنة الماضية، فيما تضمن تعديل جديد على طريقة الانتقاء في حال تساوي المترشحين في الامتحان الكتابي، وذلك من خلال احتساب المعدل العام السنوي في الطور الثاني أو علامة امتحان التخصص.

وجاء في القرار الجاهل لرقم 0280 بأنه يتم الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث "الدكتوراه" عن طريق المسابقة بالنسبة للمترشحين الحائزين

شهادة الماستر 2 أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها.

ويخضع هؤلاء لنفس الشروط المقررة للطلبة الحائزين ماستر في الجزائر، كما يخضع الطلبة الأجانب الحاصلون على شهادة "ماستر" جزائرية لنفس الشروط المحددة في القرار في المادة 8 منه، ويتعين عليهم تقديم رخصة للتسجيل في المسابقة صادرة عن مديرية التعاون والتبادل الجامعي بوزارة التعليم العالي بطلب من سلطاتهم الحكومية.

وعفى الطلبة الأجانب في إطار التبادل والتعاون الدولي من المسابقة، ويتم تخصيص مقاعد بيداغوجية لهم خارج المتفوحة في المسابقة ويتم إرسال ملفاتهم من الوزارة إلى المؤسسات المعنية.

وكشفت الوزارة أنه لا وجود للتصنيف للمرة الثانية على التوالي، فيما ذكرت بأن التكوين في الطور الثالث ينظم على مستوى مؤسسات التعليم العالي المؤهلة وينتج بشهادة الدكتوراه، ويمكن أن تنظم المسابقة في إطار مدرسة الدكتوراه كما يمكن تنظيمها في الوسط المهني.

وحسب القرار فالتكوين في الدكتوراه ينظم حسب التبعة من أجل بلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، العلمية والتكنولوجية للبلد بالانسجام مع القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والمرجع الوطني لمحاو البحث ذات الأولوية، ومشاريع البحث المستوفاة للشروط والمعتمدة.

كما يجب أن تستجيب التكوينات المؤهلة وعدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة للانشغالات البيداغوجية والعلمية والاقتصادية للبلد والتعاون الوطني، ويحدد عدد المقاعد البيداغوجية سنويا حسب أهداف التكوين، كما يجب أن يراعى في تأهيل مؤسسات التكوين قدرتها على التأطير والتوفر على مراكز البحث.

ومنحت الوزارة الطابع الوطني لمسابقة الدكتوراه والتي ستنظم من قبل المؤسسة المؤهلة على مرحلتين، إذ تعلق الأولى بالتحقق من مطابقة ملفات الترشيح، والثانية بتنظيم اختبارات كتابية والإعلان عن النتائج، ويحدد عدد المترشحين المقبولين المعينين باجتياز الاختبارات الكتابية للمسابقة بخمسة أضعاف

عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة على الأقل لكل تخصص، وفي حالة عدم بلوغ العدد المطلوب للمترشحين في أحد أو عدة تخصصات لا تنظم المسابقة في التخصص المعني، وفي حال كان عدد المترشحين الذين تقدموا للمسابقة يقل عن ضعف عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة في أحد التخصصات لا يمكن تنظيم المسابقة. وتابع القرار بأن الاختبارات الكتابية تتمحور حول مضمون برامج التعليم المعتمدة في الطور الأول أو الطور الثاني بالنسبة للمادة المشتركة وفي مضمون برامج التعليم المعتمدة في الطور الثاني بالنسبة لمادة التخصص. ووفقا للمادة 15 فسيتم ترتيب المترشحين نهائيا بعد المسابقة على أساس الاحتفاق بنسب على



المعدل العام المحصل عليه في اختبارات المسابقة الكتابية، فيما يرتب المترشحون في حالة التساوي تباعا على أساس نقطة الامتحان في التخصص أو المعدل العام لمسار التكوين في الطور الثاني أو المعدل العام لمسار التكوين في الطور الأول، ويجب على المترشحين الناجحين القيام بالتسجيل في أجل لا يتعدى 15 يوما.

فيما أوضحت التوصية بشأن تسجيلات الدكتوراه علوم

تأهيل معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية للتكوين في الماجستير



العلمي مع القطاعات المختلفة.

تسجيلات الدكتوراه علوم

أعلنت وزارة التعليم العالي أنه على الراغبين بالتسجيل في الدكتوراه علوم نظام كلاسيكي إيداع ملفاتهم على مستوى المؤسسات الجامعية المنتمين إليها من أجل الدراسة والتقييم من طرف الهيئات العلمية.

وأنهت مديرية التكوين في الدكتوراه بمديرية التعليم والتكوين، بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بأنه في إطار الالتحاق بالتكوين في الدكتوراه علوم-نظام كلاسيكي، فإنه وكما هو معمول به في هذا الصدد، يمكن لحاملي شهادات الماجستير التسجيل في الدكتوراه علوم، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في 17 أوت 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، لا سيما المادة 51 منه، التي تنص على أنه يسمح للراغبين إتمام تكوينهم في الدكتوراه علوم.

ولذا يتوجب عليهم إيداع ملفاتهم على مستوى المؤسسات الجامعية المنتمين لها، وذلك من أجل الدراسة والتقييم من طرف الهيئات العلمية.

كما تلتفت عناية جميع المعنيين بهذه العملية، بأنه في حالة مصادفتهم لمشاكل في هذا الشأن، يرجى منهم التواصل معنا لتوجيههم للمصالح المعنية لتسوية وضعياتهم.

منال.ب

أعلن وزير التعليم العالي عبد الباقي بن زيان، أمس، عن تأهيل معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية للتكوين في الطور الثاني (الماجستير)، للموسم الجامعي 2023/2022.

وحسب بيان لمصالح الوزير فقد وقع عبد الباقي بن زيان قرارا، يسمح بموجبه تأهيل معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية عبر المؤسسات الجامعية الجزائرية، للشروع في التكوين في الطور الثاني (الماجستير).

وفي هذا الصدد، كلف الوزير الأستاذ سعيداني بوعلام المدير العام للتعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي، للتنقل إلى جامعة محند أولحاج بالبويرة، رفقة وفد وزاري هام، بحيث التقى بمديري معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية، البالغ عددها عشر(عشر) على المستوى الوطني، وأطلعهم على فحوى ومضمون الأحكام التي تضمنها هذا القرار الوزاري الهام جدا، والذي انتظره طلبة هذه المعاهد، لينالوا حقهم في التكوين في الماجستير المهني.

وفي سياق متصل منحه مديرو معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية أجلا أقصاه 10 مارس 2022، لإنهاء فرق الاختصاص إعداد عروض التكوين في الطور الثاني ماجستير مهني لاعتمادها بعنوان السنة الجامعية (2023/2022).

كما ذكر سعيداني أثناء هذا اللقاء على ضرورة تمكين الطلبة من القيام بالتربصات الميدانية داخل المؤسسات، واستغلال اتفاقيات الشراكة التي أبرمها قطاع التعليم العالي والبحث

مناسبة يناير بحاجة إلى تأطير وتنسيق جامعة بومرداس تبادر ببرنامج هادف ومتكامل

أمس، بقاعة المحاضرات الكبرى بتقديم جملة من العروض الفنية والثقافية جاءت بدايته بعرض كورال للأطفال بالزي التقليدي، إضافة إلى روبرتاج حول التراث الأمازيغي، عروض مسرحية وأمسية شعرية. كما ضمّ البرنامج أيضا معارض للألبسة التقليدية والحلي، صناعة الفخار، معرضا يبرز نشاط إنتاج الزيتون وزيت الزيتون وأهم أنواع المعدات الفلاحية المرتبطة ببنابر وعلاقته القوية بالأرض والرزنامة الفلاحية الأمازيغية، معرضا للفنون التشكيلية ومسابقات شعرية وأخرى لأهم الأطباق التي تشتهر بها المنطقة وتتوارثها الأجيال.

كما حرصت مديرية النشاطات الثقافية أيضا على برمجة عدد من المداخلات من تنشيط أساتذة باحثين مختصين في الدراسات الاجتماعية، في محاولة لإبراز الجوانب التاريخية للثقافة الأمازيغية، ومدى عمقها في المجتمع الجزائري الذي لا يزال مرتبطا بهذه العادات التقليدية من خلال مظاهر الاحتفال السنوي أقلها اجتماع العائلة حول طبق الكسكسي الذي يرمز لمناسبة بنابر.

مقابل هذا، تركت مديرية الثقافة لبومرداس حرية المبادرة لبعض الجمعيات الثقافية المناسبة لتقديم برنامج على مقاسها دون إعداد برنامج ولائي شامل لتنسيق النشاط بما يخدم التظاهرة التي تحمل دلالات اجتماعية ثقافية، خاصة وأنّ هذه الثقافة هي اليوم بأمس الحاجة إلى كل إضافة فكرية، ودراسات أكاديمية تساهم في إثراء المشهد والعمل على ترقيتها مستقبلا سواء من حيث اللسان أو كفكر وسلوك ممارس وثقافة حاضرة منذ عقود لدى الفرد الجزائري والوجدان الجمعي بعيدا عن مظاهر التصنع.

سظرت جامعة امحمد بوقرة بولاية بومرداس إلى جانب عدد من الهيئات والمراكز الثقافية والفكرية، برنامجا احتفاليا خاصة بمناسبة يناير رأس السنة الأمازيغية الجديدة، التي ارتبطت بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري الضاربة في عمق التاريخ، وتترجم سنويا تجمع العائلات وحرصها على إحياء الفعالية بأنشطة متنوعة وأطباق ترمز إلى هذا الترابط الاجتماعي، مع ذلك تبقى التظاهرة بحاجة إلى تنسيق متكامل تماشيا مع البعد الوطني للحدث.

بومرداس: ز - كمال

رفعت جامعة بومرداس هذه السنة الغطاء عن كل المظاهر العشوائية التي كانت تميز فيما سبق طريقة الاحتفال برأس السنة الأمازيغية بمظاهرها شبه الفوضوية تقريبا وبعيدة عن التأطير وغامضة الأهداف، وبالتالي سحبت البساط من تحت أرجل بعض الجمعيات التي احتكرت لنفسها هذه المناسبة الوطنية، وفرضت منطقتها وبرنامجها الثقافي على السلطات المحلية في عدد من البلديات بالنظر إلى عجز هذه الأخيرة في تقديم برنامج احتفالي متكامل وجامع لكل الأطياف يعكس البعد الاجتماعي والتاريخي لهذه المناسبة الوطنية التي تجتمع تحت مظلتها كل العائلات الجزائرية. وحرصا منها على إعطاء المناسبة بعدها الفكري والأكاديمي داخل قالب اجتماعي تاريخي، قدّمت مصلحة النشاطات الثقافية لجامعة بومرداس بالتنسيق مع مديرية الخدمات الجامعية برنامجا ثريا بالأنشطة لفائدة الطلبة والجمهور العريض، وهذا على مدار ثلاثة أيام، حيث كانت الانطلاقة،

المجلس الأعلى للغة العربية أول اتفاقية شراكة مع جامعة الوادي



● وقعت جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، أول أمس، أول اتفاقية شراكة جامعية على مستوى جامعات الوطن مع المجلس الأعلى للغة العربية، وقعها عن المجلس رئيسه الأستاذ الدكتور صالح بلعيد وعن الجامعة، مديرها البروفيسور عمر فرحاتي.

وجرى حفل التوقيع على هامش الندوة الوطنية للغة العربية في إطار شهر العربية والتي نظمها مخبر التداوليات وتحليل الخطاب بكلية الآداب واللغات للجامعة. وتهدف هذه الاتفاقية - حسب الطرفين الموقعين- إلى تمتين علاقة العمل بين المجلس الأعلى للغة العربية وجامعة الشهيد حمه لخضر، لاسيما في مجال توظيف اللغة العربية في مختلف الهياكل البيداغوجية والإدارية للجامعة، حيث ستم بموجب الاتفاقية جملة من التبادلات العلمية والمعرفية المشتركة مع المجلس بما فيه تكوين الأساتذة والموظفين وتعزيز نشاط المخابر والعمل البيداغوجي والإداري الهادف إلى تعميم اللغة العربية عبر الدخول إلى مكتبة المجلس والاستفادة من مختلف المعطيات الرقمية والترجمة ومصطلحات الذكاء الصناعي والاستشارة، وفي ذات الوقت تقوم الجامعة ومن خلال مختلف مخابرها العلمية وندواتها وملتقياتها العلمية بدعم وتعزيز جهود المجلس في نشاطاته المتعددة لتعميم اللغة العربية. وفي كلمته بمناسبة حفل توقيع الاتفاقية المشتركة، ذكر رئيس المجلس الأعلى للغة العربية الأستاذ صالح بلعيد بأن المجلس شريك في هذا اللقاء العلمي الذي يتناول إشكالية تعميم اللغة العربية في دواليب الإدارة، هذه الأخيرة التي تعدّ - كما قال - قناة من

الأهمية، منوها بدور مخبر التداوليات وتحليل الخطاب ومديرته الأستاذة دلالة وشن على ما بذلته من جهود في سبيل نجاح الندوة. وتضمن برنامج الندوة الوطنية للغة العربية التي نظمها مخبر التداوليات وتحليل الخطاب بالجامعة والموسومة بـ«توظيف اللغة العربية في الإدارة العمومية الجزائرية إشكالات وتحديات» جملة من المداخلات منها: لغة الإدارة ومفهوم الدولة للأستاذ نصر الدين وهابي، والاقتصاد واللغة بين القيمة والمعنى للأستاذ مفيد عبد اللاوي، وأسباب تراجع استخدام اللغة العربية في الإدارة الجزائرية للأستاذ فارس إسعادي، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تعزيز اللغة العربية في الجزائر، ودور اللغة العربية في نقل المعلومات بمجال إدارة النقل واللوجستية بمطار هواري بومدين للأستاذة فاطمة الزهراء مشلوف.

قنوات الاعتزاز بالموطنة اللغوية، حيث تنمو اللغة عبر المدرسة وتنتشر بالإعلام وتتعزز بالاستعمال الأفقي والعمودي في الإدارة. وأكد المتحدث بأن المجلس أنجز نحو 26 دليلا إداريا يخص القطاعات العمومية منها ثلاثية اللغة، ومنها ثنائية اللغة وبعضها أحادي اللغة. كما أنجز المجلس -حسبه- دليل خوارزمية وثائق الحالة المدنية بعدد 14 وثيقة وتغطي الفترة من سنة 1881 م إلى سنة 3000 م القادمة، فضلا عن إنجاز الدليل الوظيفي للمراسلات الإدارية، الذي يلبي رغبات الإداريين في وضع مختلف الوثائق في شكل برمجية نمطية صادرة من المجلس الأعلى للغة العربية. وقد نوّه مدير جامعة الوادي البروفيسور عمر فرحاتي خلال حفل تكريم رئيس المجلس وأعضائه بدور المجلس، معبرا عن استعداد الجامعة بكل مخابرها وهيئاتها لدعم نشاط هذه الهيئة العليا، معتبرا توقيع الاتفاقية المشتركة مع المجلس إنجازا شديدا

م. دكار

SÉCURITÉ TECHNOLOGIQUE

Une feuille de route gouvernementale coordonnée

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche technologique, Abdelbaki Benziane a affirmé, dimanche à Alger, que la création d'une cellule multisectorielle propre à la veille technologique, permettra de «mettre en place une feuille de route gouvernementale coordonnée», en vue de recenser les défis prioritaires en matière de sécurité technologique nationale.

Dans une allocution qu'il a prononcée à l'occasion de sa supervision de l'installation officielle du groupe de travail de la Commission nationale de veille technologique, le ministre a indiqué que cette composition diversifiée et conjointe entre plusieurs secteurs, permettra de «mettre en place une feuille de route gouvernementale coordonnée qui devra contribuer au recensement des défis prioritaires en matière de, sécurité technologique nationale et d'évaluer les capacités dont disposent les différents secteurs, soit humaines ou matérielles». M. Benziane a en outre ajouté que cette feuille de route permettra aussi «une exploitation conjointe plus efficiente » des équipements et des structures de base, en sus de l'adoption d'une conception unifiée des mécanismes dont la mise en place sera proposée

par cette cellule, et ce, en vue d'assurer une sécurité technologique nationale du pays.

Le ministre a souligné, à ce propos, que ce groupe placé sous la tutelle du Premier ministre, a été mis en place en application des instructions du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, portant formation d'une cellule de veille technologique et qui s'inscrit au titre d'un ensemble de dispositions qu'il a ordonnées, dans le but de préserver «la souveraineté numérique » du pays. M. Benziane s'est engagé à l'occasion, à œuvrer à «intensifier les efforts, en vue de relever les défis et faire face aux risques désormais induits par la technologie au double plan régional et international».

Au regard de l'augmentation des risques de la relation entre la sécurité et la technologie sur la scène internationale, le minis-



tre a affirmé qu'il s'agit de «changer les rapports de force dans le monde» qui ne sont plus «soumis aux éléments de force traditionnelles à mesure qu'ils sont désormais influencés, dans un plus degrés plus élevé, par les capacités et les moyens de chaque Etat en ma-

tière de technologie numérique et avec lesquels le concept de la souveraineté a changé et est désormais sous le diktat des laboratoires des industries numériques, des sociétés TIC et des logiciels de l'intelligence artificielle». Pour le ministre, confier la présidence et la supervision

du travail de la cellule de veille technologique au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche technologique, se veut «une affirmation de la conviction de l'Etat quant au nouveau rôle qualitatif et qu'il attend de l'université algérienne et des différents établissements nationaux de recherche», et ce, en vue d'accompagner les politiques publiques et lutter contre les différents piratages culturels et les tentatives de porter d'atteinte à l'unité nationale». Le ministre a, enfin, appelé l'Université algérienne à mobiliser les chercheurs et les spécialistes, en vue de se pencher sur les problématiques soulevées, à recenser les risques possibles, à formuler les solutions et à apporter des propositions au profit de l'environnement économique et social, des pouvoirs publics et des autorités sécuritaires».

GUELMA

Yennayer ou la tradition locale dans toute son authenticité

■ H E

D'après le programme qui nous a été adressé, cette année la célébration de Yennayer dans la wilaya de Guelma ne sera pas comme les autres dans le sens où il est prévu une large gamme d'activités et d'expositions qui va durer plusieurs jours pour mar-

quer ce mois de la culture amazigh incarnant une des trois dimensions de notre identité nationale.

Le programme en question dont le coup d'envoi se fera à partir de la Maison de jeunes "Mahamdi Youcef " par anticipation le 11 janvier, autrement dit la veille de la date qui corres-

pond au jour de l'an du calendrier agraire berbère le 12 janvier, consiste dans sa première phase en une série d'expositions entre autres des habits traditionnels de la région, des produits de poterie et de dinanderie locaux, des ustensiles de cuisine du terroir, des mets traditionnels.

Un concours du meilleur pro-

duit traditionnel présenté indépendamment de la nature du choix ainsi que du meilleur travail artistique (dessin ou toile) est également prévu pour récompenser ceux qui auront mis du goût et de l'imagination dans le fruit de leur travail.

La journée du 11 janvier sera aussi l'occasion pour les autori-

tés de distribuer pas moins de 11 cartes d'artistes professionnels délivrées par le ministère de la Culture et des arts.

Le tout sera clôturé dans cette première journée des festivités par un défilé des habits traditionnels féminins qui sera présenté par les groupes participants

M'SILA

L'université se dote d'un équipement de dépistage de la Covid-19

L'Université Mohamed Boudiaf de M'sila a lancé une unité composée d'un générateur de dépistage de la Covid-19 au niveau de sa faculté des sciences, a annoncé dimanche le directeur de l'université Kamel Baddari.

M. Baddari a expliqué à l'APS que l'unité de dépistage, dotée d'équipements d'analyse de haute technologie selon les normes internationales à savoir RT-PCR, PSM, servira à accroître les capacités de détection précoce du virus, à renforcer les moyens de l'établissement en matière de dépistage auprès des étudiants, employés de l'université et des citoyens de la wilaya, et à améliorer les prestations, ce qui aidera à protéger la population. Une assistance sera ainsi fournie à l'annexe de l'Institut Pasteur de M'sila pour réagir rapidement en cas de crise, a ajouté le recteur. De son côté, le directeur de l'annexe

locale de l'Institut Pasteur, Dr Nabil Benzazi, a mis en exergue le rôle important de l'unité dans l'allègement de la pression exercée sur l'Institut Pasteur à Alger en cas d'éventuelle augmentation des cas de contamination par la Covid-19.

Pour sa part, le doyen de la faculté des sciences de l'université de M'sila, Etayeb Bensaci, a fait part de la disposition des enseignants chercheurs spécialistes en biologie moléculaire et en virologie à fournir l'assistance nécessaire à l'annexe de l'Institut Pasteur dans la lutte contre la Covid-19 dans le cadre de la coopération entre les institutions.

Le wali de M'sila, Abdelkader Djellaoui, a valorisé, quant à lui, le rôle citoyen de l'université de M'sila et ses efforts au sein de son environnement socio-économique, particulièrement en cette période marquée par la crise sanitaire.

MILA

Les étudiants ferment le centre universitaire

La population estudiantine est montée au créneau, hier, en signe de solidarité avec l'étudiant Charaf Chakhmoum, qui aurait été privé d'une note de contrôle par une enseignante.

Le centre universitaire Abdelhafid-Boussouf de Mila a été fermé, hier, par les étudiants dans un élan de solidarité avec leur camarade. Des milliers d'étudiants se sont rassemblés, dès le petit matin, au niveau des deux principaux accès de l'établissement universitaire, interdisant toute entrée ou sortie.

Conduits par le bureau de l'Ugel (Union générale de l'étudiant libre), les protestataires ne jurent que par le rétablissement de leur camarade dans ses droits en qualifiant l'acte de l'enseignante de «scandaleux et de règlement de comptes sordide».

À notre arrivée sur les lieux, vers 9h,

des milliers d'étudiants étaient massés devant les deux portails de l'établissement que bloquaient d'immenses banderoles de l'Ugel.

Interrogé sur les raisons de cette montée au créneau de la population estudiantine, un membre de l'Ugel nous dira : «Ce mouvement de grève a été décidé en signe de solidarité avec l'étudiant Charaf Chakhmoum. Celui-ci, qui suit des études en ST (sciences des techniques), a été injustement privé de sa note de contrôle. Il a obtenu un 10, alors que son enseignante, on ne sait pour quelle raison, lui a collé un 0, ce qui le prive d'obtenir son diplôme de licence ».

Et d'ajouter : «Si l'étudiant concerné n'est pas rétabli dans ses droits dans les plus brefs délais, l'Ugel usera d'autres moyens de protestation, dont le recours à la justice et à la grève illimitée».

Même son de cloche chez les étudiants. Certains d'entre eux, approchés sur les lieux de la protesta, qualifient la mésaventure de leur camarade de «scandale» et appellent le directeur de l'établissement à intervenir pour que soit retrouvée la copie du contrôle en question, que la victime ne cesse de réclamer pour prouver ses droits.

Une étudiante nous dira dans ce sens : «On ne comprend pas comment une copie de contrôle puisse disparaître comme ça. L'étudiant Charaf Chakhmoum renvoie l'administration du centre à sa copie pour s'assurer de ses dires. Il leur demande de vérifier sa note sur sa copie d'examen tout simplement.» On a appris, par ailleurs, que l'étudiant concerné compte porter l'affaire devant la justice. Signalons qu'il ne peut pas avoir son diplôme de licence tant qu'il est débiteur dans l'une des matières.

Kamel Bouabdellah